

كي بي ام جي ش.م.م
مبنى مكتبة الأبطال العامة
الطابق الرابع، شاطئ القرم
صندوق بريد: ٦٤١، رمز بريدي: ١١٢
سلطنة عمان
رقم الهاتف : +٩٦٨ ٢٤ ٧٤٩٦٠٠، www.kpmg.com/om

صفحة ١

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع

تقرير عن مراجعة القوائم المالية

الرأي

لقد راجعنا القوائم المالية المرفقة لشركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع ("الشركة")، الواردة في الصفحات من ٦ إلى ٥٥ والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، وقائمة الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ، وإيضاحات حول القوائم المالية، بما في ذلك ملخص للسياسات المحاسبية الرئيسية ومعلومات تفسيرية أخرى.

في رأينا، إن القوائم المالية المرفقة تُظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ وأداءها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في ذات التاريخ وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية.

أساس الرأي

قمنا بأعمال المراجعة طبقاً لمعايير المراجعة الدولية، ونوضح مسؤولياتنا بموجب تلك المعايير بشكل أوفى في فقرة مسؤولية مراجعي الحسابات عن مراجعة القوائم المالية من هذا التقرير. إننا نتمتع باستقلالية عن الشركة وفقاً للقواعد الدولية للسلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين (بما في ذلك معايير الاستقلال الدولية) بالإضافة إلى متطلبات أخلاقيات المهنة المتعلقة بمراجعتنا للقوائم المالية في سلطنة عمان، وقد استوفينا مسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات ولقواعد السلوك المهني للمحاسبين القانونيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين. هذا ونعتقد أن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها كافية ومناسبة لتزويدنا بأساس لإبداء رأينا.

مسائل المراجعة الرئيسية

تمثل مسائل المراجعة الرئيسية تلك المسائل التي كانت، في حكمنا المهني، ذات أهمية أكثر في مراجعتنا للقوائم المالية للفترة الحالية. وقد تم تناول هذه المسائل في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وفي تكوين رأينا حولها، ونحن لا نُبدي رأياً منفصلاً حول هذه المسائل

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

مسائل المراجعة الرئيسية (تابع)

| تفاصيل مسألة المراجعة الرئيسية | كيف تناولنا المسألة في مراجعتنا |
|--|--|
| <p>مخصص خسارة الائتمان المتوقعة مقابل الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل وتحصيل وعمولة الذمم المدينة</p> <p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، بلغ إجمالي الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل وتحصيل وعمولة الذمم المدينة للشركة ١٨٧,١٠٥ مليون ريال عماني، حيث تم الاحتفاظ بمقابلته بمخصص خسارة ائتمانية متوقعة بقيمة ١٦,٩٥١ مليون ريال عماني.</p> <p>لقد اعتبرنا ذلك من مسائل المراجعة الرئيسية، نظراً لأن تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة ينطوي على تقدير إداري هام وله تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة. علاوة على ذلك، أدى تفشي جائحة فيروس كورونا (كوفيد ١٩) إلى زيادة عدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية على وجه الخصوص وزيادة مستويات الأحكام اللازمة لتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة. تشمل المجالات الرئيسية للأحكام على ما يلي:</p> <p>١- تصنيف القروض إلى المراحل ١ و ٢ و ٣ بناءً على تحديد:</p> <p>أ. التحقق من حدوث زيادة جوهرية في مخاطر الائتمان منذ نشأتها؛ و</p> <p>ب. التحقق من حدوث انخفاض قيمة/التعثر بشكل فردي.</p> <p>قامت الشركة بتطبيق أحكام إضافية لتحديد وتقدير احتمالية المقترضين الذين قد يكونون واجهوا زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان مما أدى إلى تأجيل دفعات لبعض المدينين. لم يُنظر إلى تأجيل الدفعات بحد ذاته على أنه تسببت في حدوث زيادة كبيرة في مخاطر الائتمان.</p> <p>٢. الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة لتحديد احتمالية التعثر، والخسارة الناتجة عن التعثر، ومدى التعثر، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، تقييم الوضع المالي للمدينين، والتدفقات النقدية المتوقعة مستقبلاً، ووضع ودمج الافتراضات المستقبلية وعوامل الاقتصاد الكلي والسيناريوهات المرتبطة بها وترجيحات الاحتمالات المتوقعة.</p> <p>٣. الحاجة إلى تطبيق تقديرات الإدارة باستخدام حكم خبراء الائتمان لتعكس جميع عوامل الخطر ذات الصلة التي قد لا يتم تسجيلها بواسطة نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> | <p>تضمنت إجراءات المراجعة التي قمنا بها في هذا المجال ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> ■ فهمنا تقييم الإدارة لانخفاض قيمة القروض والسلفيات بما في ذلك نموذج التصنيف الداخلي للشركة وسياسة مخصصات انخفاض القيمة ومنهجية وضع نماذج للخسائر الائتمانية المتوقعة بما في ذلك التحسينات التي تم إجراؤها في ضوء تفشي جائحة فيروس كورونا. ■ المقارنة بين سياسة مخصصات الخسائر الائتمانية المتوقعة للشركة وتقديرات الخسائر الائتمانية المتوقعة مع متطلبات المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم ٩. ■ تقييم التصميم والتنفيذ واختبار فعالية تطبيق الضوابط الرقابية الرئيسية (بما في ذلك الضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط التطبيق) على: <ul style="list-style-type: none"> ○ أنظمة وتطبيقات تكنولوجيا المعلومات التي يستند إليها نموذج خسارة الائتمان المتوقعة. ○ عملية وضع النماذج، بما في ذلك إجراءات الحوكمة على مراقبة النموذج بما في ذلك الموافقة على الافتراضات الرئيسية وتقديرات الإدارة. ○ تصنيف المقترضين ضمن مراحل مختلفة، وتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان في الوقت المناسب، وتحديد حالات التعثر في السداد/انخفاض القيمة بشكل فردي. و ○ سلامة مدخلات البيانات في نموذج خسارة الائتمان المتوقعة. ■ بالنسبة لعينة من العملاء، قمنا بتقييم: <ul style="list-style-type: none"> ○ المراحل كما حددها الإدارة؛ و ○ حسابات الإدارة لخسارة الائتمان المتوقعة. |

مسائل المراجعة الرئيسية (تابع)

| تفاصيل مسألة المراجعة الرئيسية | كيف تناولنا المسألة في مراجعتنا |
|---|---|
| <p>أدى تطبيق هذه الأحكام، لا سيما في ضوء تفشي الجائحة العالمية، إلى زيادة عدم اليقين في التقدير ومخاطر المراجعة المرتبطة بحسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.</p> <p>انظر ملخص السياسة المحاسبية الهامة الوارد في إيضاح ٢-٨- (٢) حول انخفاض قيمة الأصول المالية؛ وإيضاح ٢-٢٤- (أ) الذي يتضمن الإفصاح عن الأحكام والتقديرات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر انخفاض قيمة الأصول المالية، ومنهجية تقييم انخفاض القيمة المستخدمة من قبل الشركة؛ والإيضاح ٥ الذين يتضمن ان الإفصاح عن الانخفاض في القيمة مقابل الاستثمار في عقود الإيجار التمويلي وتمويل رأس المال العامل وتخصيم الذمم المدينة؛ وكذلك الرجوع لإيضاح ٣-١- (ب) للحصول على تفاصيل تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.</p> | <ul style="list-style-type: none"> ■ اخترنا مدى ملاءمة معايير الشركة لتحديد الزيادة الكبيرة في مخاطر الائتمان وكذلك تحديد مدى "التعثر" أو "انخفاض القيمة بشكل فردي"؛ وتصنيفها إلى مراحل. علاوة على ذلك، بالنسبة لعينة من حالات التعرض، قمنا بتقييم مدى ملاءمة التصنيف المرحلي للشركة بما في ذلك العملاء في القطاعات الضعيفة المتأثرة بتفشي جائحة فيروس كورونا. ■ تقييم العوامل النوعية التي أخذتها الشركة في الاعتبار لإدراج أي تقديرات للإدارة، في حالة وجود محددات للبيانات أو النموذج. وعند تطبيق تلك التقديرات، قمنا بتقييم تقديرات الإدارة وعملية الحوكمة بشأنها. ■ تقييم مدى معقولية الافتراضات الأساسية المستخدمة من قبل الشركة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة بما في ذلك الافتراضات المستقبلية في معرفة حالات عدم اليقين والتغيرات في السيناريوهات الاقتصادية بسبب تفشي جائحة فيروس كورونا. ■ اختبار اكتمال ودقة البيانات التي تدعم حسابات الخسائر الائتمانية المتوقعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠. ■ حيثما كان مناسباً، كلفنا متخصصينا في إدارة المخاطر المالية لمساعدتنا في مراجعة حسابات النموذج، وتقييم المدخلات المترابطة وتقييم معقولية الافتراضات المستخدمة في نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة خاصةً حول متغيرات الاقتصاد الكلي، وسيناريوهات الاقتصاد الكلي المتوقعة وتوجيهات الاحتمالات والافتراضات المستخدمة في تقديرات الإدارة. ■ تقييم مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية. |

مسألة أخرى

تم تدقيق القوائم المالية للشركة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من قبل مراجع حسابات آخر، والذي أبدى رأياً غير معدل بشأن تلك القوائم بتاريخ ١٢ مارس ٢٠٢٠.

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

صفحة ٤

المعلومات الأخرى

إن الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى؛ والتي تتضمن المعلومات التالية المشمولة في التقرير السنوي للشركة، ولكنها لا تشمل القوائم المالية وتقارير مراجع الحسابات عنها:

- تقرير مجلس الإدارة
- تقرير مناقشات وتحليلات الإدارة
- تقرير الحوكمة

إن رأينا حول القوائم المالية لا يشمل المعلومات أخرى، ونحن لا نقدم أي تأكيد بشأنها.

فيما يتعلق بمراجعتنا للقوائم المالية، تتمثل مسؤوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى والتحقق، أثناء قراءتنا، مما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو المعرفة التي حصلنا عليها أثناء عملية المراجعة، أو تبدو بشكل آخر أنها تحتوي على أخطاء جوهريّة. وإذا خلصنا، استناداً إلى العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى التي تم الحصول عليها قبل تاريخ تقرير مراجع الحسابات المستقل، إلى أن هناك خطأ جوهرياً في هذه المعلومات الأخرى، فنحن مطالبون بذكر ذلك في تقريرنا. وليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الشأن.

مسؤولية الإدارة والقائمين على الحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد هذه القوائم المالية وعرضها بصورة عادلة طبقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، ومتطلبات الإفصاح الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال، والمتطلبات ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩، وأنظمة الرقابة الداخلية التي تعتبر ضرورية لإعداد قوائم مالية خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناتجة عن غش أو خطأ.

عند إعداد القوائم المالية، تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على مواصلة عملياتها طبقاً لمبدأ الاستمرارية، والإفصاح، بحسب الاقتضاء، عن المسائل المتعلقة بمبدأ الاستمرارية واستخدام أساس مبدأ الاستمرارية للمحاسبة ما لم تعزّم الإدارة تصفية الشركة أو وقف العمليات، أو ألا يوجد لديهم بديل واقعي غير القيام بذلك.

إن القائمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

مسؤولية مراجع الحسابات عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل خالية من أي أخطاء جوهريّة، سواء كانت ناشئة عن غش أو خطأ، وعن إصدار تقرير مراجعي الحسابات الذي يتضمن رأينا. علماً بأن التأكيد المعقول يمثل تأكيداً على مستوى عالٍ من الضمان، ولكنه لا يمثل ضماناً بأن عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة كفيلة دائماً باكتشاف الأخطاء الجوهرية حال وجودها. حيث يمكن للأخطاء أن تنشأ عن الغش أو الخطأ، وهي تُعتبر جوهريّة إذا كان يُتوقع منها بشكل معقول أن تؤثر بشكل فردي أو في إجمالها على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون استناداً إلى هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية المراجعة التي نُجريها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة، فإننا نمارس التقديرات والأحكام المهنية ونحافظ على مقدار من الشك المهني طوال عملية المراجعة. كما أننا نقوم أيضاً بما يلي:

تقرير مراقبي الحسابات المستقلين إلى مساهمي شركة تأجير للتمويل ش.م.ع.ع (تابع)

صفحة ٥

المعلومات الأخرى

- تحديد وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن الاحتيال أو عن الخطأ، والقيام بوضع وتطبيق إجراءات المراجعة اللازمة للتعامل مع تلك المخاطر، والحصول على أدلة المراجعة التي تعتبر كافية ومناسبة لتكون أساساً لرأينا. إن خطر عدم الكشف عن أي أخطاء جوهرية ناتجة عن الغش هو أعلى من تلك الناتجة عن الخطأ، حيث أن الاحتيال قد ينطوي على التواطؤ أو التزوير، أو الحذف المتعمد أو تقديم المعلومات الخاطئة، أو التحايل على إجراءات الرقابة الداخلية.
 - استيعاب إجراءات الرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة من أجل وضع إجراءات المراجعة المناسبة حسب الظروف، ولكن ليس لغرض إبداء رأي حول فعالية إجراءات الرقابة الداخلية للشركة.
 - تقييم مدى ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات ذات الصلة التي تم إعدادها من قبل الإدارة.
 - التوصل إلى رأي حول مدى ملاءمة استخدام القائمين على الحوكمة لمبدأ المحاسبة على أساس فرضية الاستمرارية، وتحديد ما إذا كان هناك أي عدم يقين جوهري فيم يتعلق بأي من الأحداث أو الظروف التي يمكن أن تثير شكوكاً كبيرة حول قدرة الشركة على الاستمرار في عملياته استناداً إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها. فإذا تبين لنا وجود عدم يقين جوهري، فإننا مطالبون بلفت الانتباه إلى ذلك الأمر في تقرير "مراجعي الحسابات" الصادر عنا ضمن الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو تعديل رأينا إذا كان الإفصاح عن هذه المعلومات غير كاف. ونحن نعتمد في استنتاجاتنا على أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير "مراجعي الحسابات" المعد من قبلنا. ولكن مع ذلك، فقد تؤدي أي أحداث أو ظروف مستقبلية إلى أن تتوقف الشركة عن عملياته كمنشأة مستمرة.
 - تقييم العرض العام للقوائم المالية وهيكلها ومحتواها، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية المجمعة تتضمن كافة المعاملات والأحداث ذات الصلة بطريقة تحقق العرض العادل لها.
- إننا نتواصل مع القائمين على حوكمة الشركة بخصوص مجموعة من المسائل من بينها النطاق والتوقيت المزمع القيام بهما للمراجعة والنتائج الهامة للمراجعة بما في ذلك أي وجه من أوجه القصور الخطيرة في الرقابة الداخلية التي اكتشفناها أثناء مراجعتنا.
- كما نقدم إقراراً إلى القائمين على الحوكمة بأننا قد امتثلنا للمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة بشأن الاستقلالية، ونُبْلِغهم بكافة العلاقات والمسائل الأخرى التي يُعتقَد بشكل معقول أنها تؤثر على استقلاليتنا، وكذلك الضمانات ذات الصلة حيثما كان ذلك ينطبق.
- من ضمن المسائل التي نُبلِغها إلى القائمين على الحوكمة، فإننا نُحدد تلك المسائل التي كانت ذات أهمية أكثر في مراجعة القوائم المالية للفترة الحالية، وبالتالي تمثل مسائل مراجعة رئيسية. كما نقدم وصفاً لهذه المسائل في تقرير مراجعي الحسابات، وذلك ما لم يكن هناك قانون أو لائحة تمنع الإفصاح العلني عن هذه المسألة أو، في حالات نادرة للغاية، عندما نُقرر أن مسألة ما لا ينبغي أن تُدرج في تقريرنا نظراً لأنه من المتوقع بشكل معقول أن الآثار السلبية المترتبة عن ذلك ستفوق فوائد المصلحة العامة لهذا الإفصاح.

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية

- وعليه، نحن نرى أن القوائم المالية للشركة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ تتوافق، من جميع النواحي الجوهرية، مع:
- متطلبات الإفصاح ذات الصلة الصادرة عن الهيئة العامة لسوق المال؛ و
- الأحكام المطبقة ذات الصلة لقانون الشركات التجارية لسنة ٢٠١٩.



KPMG
رافيكانت بتلوري

١٥ مارس ٢٠٢١